

الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري م.ع.م

هاتف: ٥٦٠١٤١٧ (٩٦٢٦+)

فاكس: ٥٦٠١٥٤٢ (٩٦٢٦+)

صندوق بريد: ٩٤٠٧٤٣

عمان ١١١٩٤ الاردن

للإفراج
- بورصة -
٢٠١٣ / ٣ / ١٧
ع

الرقم : ١ - ٣ - ١٤ - ٢٨٩

التاريخ : 2013/3/17

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين

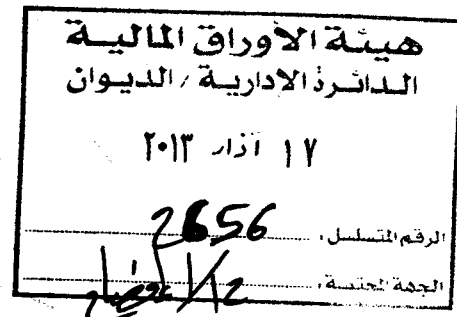
تحية طيبة وبعد،

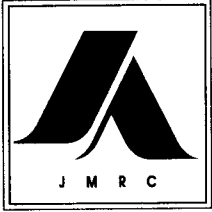
لاحقاً لكتابنا رقم 261/12/13/1 تاريخ 2013/3/11 ، المتضمن إعلامكم بقرارات الهيئة العامة للشركة المتخذة في إجتماعها السادس عشر بتاريخ 2013/3/11.

أرفق لكم نسخة من محضر اجتماع الهيئة العامة للشركة السادس عشر المعتمد من قبل مراقب عام الشركات بتاريخ 2013/3/17.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،


إبراهيم الطاهر
المدير العام





محضر إجتماع الهيئة العامة العادي السادس عشر

المنعقد بتاريخ ٢٠١٣/٣/١١

بناءً على الدعوة الموجهة لمساهمي الشركة بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٨، عقدت الهيئة العامة للشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري إجتماعها العادي السادس عشر في تمام الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الإثنين الموافق ٢٠١٣/٣/١١ في قاعة الإجتماعات في البنك المركزي الأردني برئاسة عطوفة الدكتور عادل الشركس نائب محافظ البنك المركزي الأردني رئيس مجلس إدارة الشركة، وذلك للنظر في جدول الأعمال المرسل للمساهمين.

حضر الإجتماع الدكتور سامي الخرابشة مندوب مراقب عام الشركات.

بدأ رئيس الجلسة بالترحيب بالدكتور سامي الخرابشة مندوب مراقب عام الشركات وبمُدقي الحسابات -المهنيون العرب- وبممثلي الهيئة العامة وبوسائل الإعلام.

أعلن مندوب مراقب عام الشركات أن الجلسة قانونية -حسب ما ينص عليه قانون الشركات- ... حيث ذكر مندوب مراقب عام الشركات بأن النصاب القانوني للإجتماع متوفر بحضور (١٥) مساهم من أصل (١٦) مساهم يحملون أسهماً بالأصل (٤,٨٥٠,٠٠٠) سهم وتشكل ما نسبته ٩٧% من رأس مال الشركة البالغ (٥,٠٠٠,٠٠٠) دينار، وبحضور كافة أعضاء مجلس الإدارة (١١) عضواً، وحضور مدقي حسابات الشركة المهنيون العرب. وأنه تم إرسال دعوات إجتماع الهيئة العامة للمساهمين والنشر وفق أحكام القانون .

قام رئيس الجلسة بتعيين السيد مروان العمر - رئيس قسم الشؤون القانونية في الشركة - كاتباً للجلسة. وجرى الإقتراح والنتيجة بالموافقة على تعيين السيد عادل إبراهيم أسعد - ممثل بنك الإسكان للتجارة والتمويل- والسيد زياد أسعد غنما - ممثل البنك المركزي الأردني- مراقبين لفرز الأصوات، كما أقرت الهيئة العامة جدول الأعمال بعد أن تمت الموافقة على الإقتراح بدمج البندين (٢) و (٤) من جدول الأعمال وبحثهما معاً بعد سماع تقرير مدقي حسابات الشركة.



وجرت وقائع الإجتماع على النحو التالي :-

أولاً: تلاوة وإقرار محضر إجتماع الهيئة العامة السابق:-

تمت -من قبل كاتب الجلسة- تلاوة محضر إجتماع الهيئة العامة العادي الخامس عشر الذي عقد بتاريخ ٢٥/٣/٢٠١٢. واستفسر مندوب مراقب عام الشركات وكذلك رئيس الجلسة إذا كانت لدى أي من المساهمين الحضور أية ملاحظات حول محضر إجتماع الهيئة العامة السابق .

وحيث لم تكن هناك أية ملاحظات، تم بالإجماع إقرار محضر إجتماع الهيئة العامة العادي الخامس عشر.

ثانياً: تلاوة تقرير مدقق حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٢:

قام مدقق حسابات الشركة بتلاوة تقريره عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٢. ولم يبد أي من المساهمين أية ملاحظات أو إستفسارات حوله.

ثالثاً: مناقشة تقرير مجلس الإدارة السنوي السادس عشر عن السنة المالية ٢٠١٢ وخطة

عمل الشركة لسنة ٢٠١٣ والمصادقة عليهما، والإطلاع على الميزانية العمومية وبيان الدخل وبيان التغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية كما في

٣١/١٢/٢٠١٢ والمصادقة عليهما وإبراء ذمة مجلس الإدارة :-

بعد أن وافقت الهيئة العامة على دمج البندين (٢) و (٤) من جدول الأعمال طلب رئيس الجلسة من المدير العام إيجاز ما جاء بالتقرير السنوي والبيانات المالية المتعلقة بالعام ٢٠١٢.

إستعرض المدير العام أهم إنجازات الشركة خلال عام ٢٠١٢ ، وذكر بأن الشركة منحت خلال عام ٢٠١٢ قروضاً بمبلغ (١٠٣) مليون دينار للبنوك ولشركات التأجير التمويلي لإعادة تمويل قروض سكنية ممنوحة من قبلها، ليصبح إجمالي قيمة قروض إعادة التمويل التي منحتها الشركة منذ تأسيسها ولغاية ٢٠١٢/١٢/٣١ (٦٧٥,١٤٦) مليون دينار. وقد



بلغت أرصدة قروض إعادة التمويل بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ ما مقداره (١٤٨,٥٤٢) مليون دينار. علماً بأن قيمة الضمانات القائمة المقدمة للشركة لهذه القروض تبلغ (١٨٩,٦٤٨) مليون دينار.

وأوضح المدير العام بأن الشركة قامت خلال عام ٢٠١٢ بإصدار أسناد قرض في سوق رأس المال المحلي بقيمة اسمية (١٠١,٢٠٠) مليون دينار، وبذلك إرتفع مجموع ما أصدرته الشركة من أسناد القرض منذ تأسيسها وحتى تاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ إلى (٧٦٨,١٥٠) دينار. علماً بأن الرصيد القائم لأسناد قرض الشركة كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ بلغ (١٢٩,٢٠٠) مليون دينار.

وأشار المدير العام إلى أن اسناد القرض الصادرة عن الشركة مضمونة بموجودات الشركة، التي من ضمنها قروض إعادة التمويل الممنوحة للبنوك وللمؤسسات المالية والمضمونة برهونات عقارية محولة أصولياً لأمر الشركة، ولا تقل القيمة المتبقية لهذه الضمانات عن (١٢٠%) من أرصدة هذه القروض.

أما فيما يتعلق بالبيانات المالية فقد أشار المدير العام على أن رصيد قروض إعادة التمويل إرتفع بمبلغ (١٦,٥٣٧) مليون دينار وبنسبة (١٢,٥٢٨%) ليصل إلى (١٤٨,٥٤٢) مليون دينار مقارنة مع (١٣٢,٠٠٥) مليون دينار في نهاية العام السابق.

كما أن مجموع الموجودات إرتفع بمبلغ (٩,٦١٩) مليون دينار وبنسبة (٦,٤٠٣%) ليصل إلى (١٥٩,٨٣٧) مليون دينار مقارنة مع (١٥٠,٢١٨) مليون دينار في نهاية العام السابق.

ونذكر المدير العام أن رصيد أسناد القرض إرتفع بمبلغ (٨,٢٠٠) مليون دينار وبنسبة (٦,٧٧٧%) ليصل إلى (١٢٩,٢٠٠) مليون دينار مقارنة مع (١٢١,٠٠٠) مليون دينار في نهاية العام السابق.



وفيما يتعلق بالخطوة المستقبلية للشركة فقد أوضح المدير العام بأن الشركة تهدف خلال عام ٢٠١٣ إلى منح قروض إعادة تمويل قروض سكنية بما قيمته (١١٣) مليون دينار وإلى توفير الأموال اللازمة لذلك من خلال طرح أسناد قرض في سوق رأس المال. ومن المتوقع أن تكون نتائج أعمال الشركة خلال عام ٢٠١٣ مقاربة لما تحقق عام ٢٠١٢.

وأكد المدير العام أن دعم أعضاء الهيئة العامة وإهتمامهم بالدور الذي تؤديه الشركة - خدمة للجهاز المصرفي بشكل خاص وللإقتصاد الوطني بشكل عام - سيكون عاملاً رئيساً في تحقيق أهداف الشركة .

و تمنى المدير العام أن يوفق الله الجميع لتحقيق تلك الأهداف وان يحقق الجهاز المصرفي الأردني المزيد من القوة والنجاح، مقدراً للحكومة دعمها الدائم للدور الذي تقوم به الشركة ومقدماً الشكر إلى معالي الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي وإلى عطوفة الدكتور عادل الشركس نائب محافظ البنك المركزي رئيس مجلس إدارة الشركة وإلى العاملين في البنك المركزي الأردني على رعايتهم وإهتمامهم المتواصل في تعزيز دور الشركة.

بعد ذلك أتاح رئيس الجلسة المجال للمساهمين للإستفسار والمناقشة. وحيث لم يكن هناك أية إستفسارات باستثناء إستفسار السيد سهراب عويس - ممثل بنك الأردن - عن موضوع إعادة تقدير دخل الشركة الخاضع لضريبة الدخل ومطالبة الشركة بفروقات ضريبية للسنوات ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

أوضح المدير العام بأن الشركة قامت بالإعتراض على مطالبة دائرة ضريبة الدخل والمبيعات للأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ لدى محكمة الضريبة ولا زالت القضية منظورة أمام المحكمة.



قررت الهيئة العامة بالإجماع ما يلي:

- المصادقة على تقرير مجلس الإدارة السنوي السادس عشر عن السنة المالية ٢٠١٢ وعلى خطة عمل الشركة لسنة ٢٠١٣.
- المصادقة على البيانات المالية للشركة كما هي بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١.
- الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح على المساهمين بنسبة ١٢% من رأس المال.
- إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بحدود القانون.

رابعاً: انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية ٢٠١٣ وتحديد أتعابهم.

وافقت الهيئة العامة على انتخاب السادة المهنيون العرب (أعضاء في جرانت ثورنتون العالمية) لتدقيق حسابات الشركة لعام ٢٠١٣ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم. وفي نهاية الاجتماع شكر رئيس الجلسة الحضور، كما شكر أعضاء مجلس الإدارة ومدير عام الشركة وموظفيها على جهودهم، وأعلن إنتهاء الجلسة في تمام الساعة الواحدة من بعد ظهر اليوم نفسه.

رئيسة الجلسة

د. عادل الشركس

مندوب مراقب عام الشركات

د. سامي خرابشة

كاتب الجلسة

مروان العمر